

واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورومتوسطية

The reality of the European Neighborhood Policy (ENP) from Euro-Mediterranean policies

تاريخ الاستلام: 2017/09/10 تاريخ القبول: 2017/12/12 تاريخ النشر: 2017/12/20

أ. مهدي بوكعومة

جامعة الجزائر 3- الجزائر

ملخص:

لم يمض على إعلان برشلونة 1995 سوى ثمانية سنوات ليعلن الاتحاد الأوروبي عن سياسة جديدة وهي سياسة الجوار الأوروبي سنة 2003، والتي جاءت بنمط جديد من علاقات مع دول جنوب المتوسط والتي تقوم على علاقات ثنائية عكس الحوار الجماعي الذي كان من السابق جاءت بمعاملة جديدة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد ظهرت نتيجة للظروف الإقليمية التي عرفت أوروبا والظروف الدولية، وهذا ما أجبر الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسية تتكيف مع الأوضاع الإقليمية والدولية الجديدة. حيث جاءت المبادرة من أجل تحقيق أهداف معينة للاتحاد الأوروبي بآليات جديدة عن الشراكة ولكنها تحمل بشكل متكامل مع المبادرات الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأورو-متوسطية سياسية الجوار الأوروبية، مبادرات الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

The Barcelona Declaration was only eight years old. The European Union announced a new policy, the European Neighborhood Policy (ENP) in 2003, which brought about a new type of relations with the South Mediterranean countries, based on bilateral relations, which reflected a new treatment in the issues Political, economic and social.

It emerged as a result of the regional circumstances that Europe has known and the international circumstances, which forced the EU to formulate a policy adapted to the new regional and international situations. The initiative to achieve certain EU goals came with new partner ship mechanisms but was integrated with European initiatives.

Keywords: Euro-Mediterranean Relations, European Neighborhood Policy, European Union Initiatives.

مقدمة:

بعد ثلاثة عشر (13) سنة بعد مرور إعلان برشلونة التي غيرت منطق العلاقات الأورو-متوسطية أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة المتمثلة في سياسة الجوار الأوروبية ، وكان وراء هذه المبادرة تغيرات إقليمية دولية. بحيث كان هذه المبادرة جاءت من أجل تحقيق أهداف معينة للاتحاد الأوروبي بآليات جديدة عن الشراكة الأورو-متوسطية ولكنها تحمل بشكل متكامل مع المبادرات الأوروبية.

سنتطرق إلى أولاً مفهوم سياسة الجوار الأوروبية ثانياً مبادئ ومسائل سياسية الجوار الأوروبية وأخيراً علاقة هذه السياسة مع المبادرات المتوسطة للاتحاد الأوروبي.

1- مفهوم سياسة الجوار الأوروبية

سياسة الجوار الأوروبية جاءت نتيجة لتغيرات الإقليمية والدولية الذي عرفها العالم مع بداية الألفيةينيات، وخاصة مع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة وعملية التوسع للاتحاد الأوروبي إلى إطلاق مبادرة جديدة تجاه جيرانها الشرقيين وأيضاً منطقة المتوسط.

انطلاقاً من هذا سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ظهور هذه السياسة وتعرّضها وأيضاً أهدافها وخلفياتها وهذا من خلال ما يلي:

أ- ظهور سياسة الجوار الأوروبية

ترجع جذور السياسة الأوروبية للجوار إلى مبادرة "جيران" الجدد التي تم "2002" من قبل الاتحاد الأوروبي تحسباً لتوسيع الاتحاد الأوروبي،¹ وأيضاً نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وظهر نوع جديد من التهديدات الأمنية.

وجاء تطور مفهوم الجوار وفقاً للتصورات الأمنية الأوروبية ، علماً أن هذه السياسة جاءت في إطار "الاستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 التي تطالب عن الجوار المباشر للاتحاد الأوروبي ، بإطلاق تجمع بلدان الحكم الرشيد " لأن انخراط الجيران في النزاعات العنيفة والدول الضعيفة حيث تنتشر الجريمة المنظمة والمجتمعات الفاشلة حيث النمو الديمغرافي الانفجاري على حدود أوروبا، أن كل ذلك يخلق لها الكثير من المشكلات"².

ومنه تم إطلاق هذه السياسة لأهداف أمنية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث جاءت هذه الأحداث الإرهابية لتعزيز التوجه الأمني الأوروبي في بناءه للتصورات الاستراتيجية حول محيطه الجنوبي المباشر (منطقة جنوب المتوسط) وفي تحديد لطبيعة التهديدات التي يعتقد الاتحاد الأوروبي أنها تهدد وجوده كفضاء للرخاء والازدهار والديمقراطية.³

¹ - جمال طيبي ، (البعد التعاوني في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار نموذجاً)، ماجستير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 92.

² - مذكورة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003، ص 7.

³ - محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 464.

والنقطة الأخرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الولايات المتحدة الأمريكية مضت في فرض برنامجها السياسي للشرق الأوسط على الاتحاد الأوروبي تحت العنوان الأطلسي ، ما تسبب في ظهور انقسامات وخصوصا إزاء العملية العسكرية الأمريكية في العراق (2003)، التي اعترضت عليها من فرنسا وألمانيا ، بينما أيدتها بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا ودول أوروبا الشرقية حديثة العضوية في الاتحاد وهي المجر وبولونيا وتشيكيا مما أعاد إلى الأذهان الإرباك المستمر في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.¹

بحيث كشفت الأزمة العراقية عن انقسامات عميقة في داخل أوروبا في مجالي الدبلوماسية والدفاع وأظهرت الأزمة مدى الصعاب التي تعوق وجود الاتحاد وتأثيره في الساحة الدولية.²

وبالتالي من خلال هذه الاستراتيجية الأمنية الأوروبية عام 2003 التي كانت ممهدة لسياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل بناء الأمن في الدول المحادية لها في الجهة الشرقية وأيضا منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وأما السبب الرئيسي وراء ظهور هذه السياسة هو عملية التوسع الذي عرفها الاتحاد الأوروبي عام 2004، لأن تم وضع سياسة الجوار لتفصيل علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته.

وفي إطار منح العضوية في الاتحاد الأوروبي نجد رئيس المفوضية الأوروبية السابق "رومانو برودي" عند ما قام بتقديم في جامعة لوفان الكاثوليكية في نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الجوار الجديدة ووصف الجيران الاتحاد الأوروبي بـ "حلقة الأصدقاء" ولخص سياسة الجوار بأنها "كل شيء ما عدا المؤسسات" فاتحا بذلك نوافذ عدة على الفرص في ما يخص تنمية التبادلات، ومغلقا الباب أمام الانضمام.³

¹ - هاني الشميطلي، (أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط) ، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ، ص 151.

² - أحمد سعيد نوفل ، (الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات)، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع 2010، ص 144.

³ - بشارة خضر ، أوروبا من أجل المتوسط: من برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 182.

وفيما يخص عملية التوسع أصدرت المفوضية الأوروبية بعد أشهر من محاضرة " رومانو برودي" في 11 مارس 2003 وثيقة بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار : إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب".¹

بحيث تركز على فكرة جوهرية مفادها أن توسع الاتحاد في 2004 يشمل بحدوده إلى مجاورة دول جديدة وفي الجنوب.² لأن فترة 2004 هي تاريخ دخول 10 دول إلى الفضاء الأوروبي فترة إلحاح على الأوروبيين لإيجاد سياسة جوار متماسكة تحدد أهداف العلاقات المتميزة مع الدول المجاورة لأن أوروبا الموسعة في جوارها المباشر 385 مليون نسبة موزعين بين روسيا والدول المستقلة حديثا ودول لجنوب المتوسط.³ ويجب الإشارة أن في الأول كانت موجهة هذه السياسة إلى دول أوروبا الشرقية، ولكن في بيان المفوضية الأوروبية التي أصدرته في مارس 2003 حددت مجموعة من البلدان وهي:⁴

- روسيا

- أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا

- بلدان جنوب المتوسط

- بلدان البلقان الغربية

ودائما فيما يتعلق بأوروبا لا يمكن أن تتوسع إلى ما لانهاية صرح الاتحاد الأوروبي هذه السياسة وكان طرح هذه السياسة مجموعة من التحديات ظهرت مع توسع الاتحاد الأوروبي وتتمثل في:⁵

1- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط جديدة في أوروبا، مع الإستجابة لمطالب وحاجات انتجتها حدود الاتحاد الناشئة حديثا عن التوسع.

2- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مؤسسة الحدود (l'institutionnalisation des frontières)

3- تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي.

¹ - مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003، ص 1.

² - محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 464.

³ - سهام حروري، (سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية)، مجلة المفكر، العدد 8، نوفمبر 2012، ص 352.

⁴ - بشارة خضر ، ، مرجع سابق، ص 183.

⁵ - زهير بوعمامة ، (السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي)، مجلة المفكر، العدد 5، ديسمبر 2010، ص ص 242 - 243.

4- تحدي بناء جماعة أمن متعددة الأطراف في داخل فضاء الاتحاد ، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون.

5- تحدي أقام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة للأمن الاتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية ، جريمة منظمة، إرهاب ، ...).

ومن خلال هذه التحديات نرى أن الاتحاد الأوروبي بواسطة سياسة الجوار يكون له الصعوبة في التعامل معها لأن عملية التوسيع للاتحاد الأوروبي أنشأت خطوط تقسيم جديدة غير معلنة، وحركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد أصبح معها الكيان الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يشكلون حلقات مختلفة¹ وليس كما قال "رومانو برودي" حلقة أصدقاء بل أصبحت مصدر تهديد للاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب ومنه تعلق ظهور سياسة الجوار الأوروبية بعاملين أساسية هما أحداث 11 سبتمبر 2001 والعامل المهم هو عملية توسع الاتحاد الأوروبي التي تعرف من أكبر عملية توسع عرفتهما في تاريخها.

ب- تعريف سياسة الجوار الأوروبية

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة المشروع للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة² وكما ذكرنا سابقا في ظهور هذه السياسة من خلال ما أصدرته المفوضية الأوروبية في مارس 2003 عن أوروبا الموسعة والجوار.

بحيث من خلال هذه الوثيقة جاءت لعرض هذه السياسة الجديدة ، والتي تم وضعه لتفعيل علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانها في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته ، وهي تشمل الأول الشراكة الأورو- متوسطية (من دول تركيا ومع ليبيا)، إضافة إلى أرمينيا وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا.³

وأما روسيا فقد رفضت هذه السياسة وهذا ما أدى إلى طرح عليها شراكة إستراتيجية بسبب لا يمكن تخيل روسيا ضمن سياسة واسعة لمنطقة كبيرة.⁴

¹- Julien jeaudesboz , «définir le voisin : la genèse de la politique européenne de voisinage » , **culture et conflits**, N°66,été 2007,PP :11-29.

² - سهام حروري، (الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية)، **مجلة المفكر**، العدد 5، ديسمبر 2010، ص346.

³ - هاني الشميطلي، مرجع سابق ، ص152.

⁴- Jérôme Boniface, «la politique européenne de voisinage entre élargissement et politique étrangère » , **EIPACSCOP** , janvier 2007 ,p26.

ومنه جاءت هذه السياسة من أجل خلق اتحاد متبادل بين الدول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار والتي تسعى إلى تقادي ظهور خطوط انقسام جديدة في أوروبا (الستار الحديدي) وتعزيز الاستقرار والرخاء داخل حدود الاتحاد وفي جواره.¹

كما تقوم سياسة الجوار الأوروبية، على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة بما فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان،² أي جاءت من أجل نقل قيم الاتحاد الأوروبي وهذا نفس ما جاء في الشراكة الأوروبية وتتدخل ضمن أفكار الليبرالية الجديدة.

وأما فيما يخص أهم مجالات التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية وهي:³

- إقامة علاقات تجارية تفضيلية وانفتاح السوق.
- تطبيق قواعد السوق الداخلية في هذه البلدان.
- وضع سياسة متعلقة بالهجرة الشرعية وبحركة الأشخاص العابرة للحدود.
- التعاون المكثف بغرض الوقاية ومكافحة الأخطار الإرهابية.
- تدخل الاتحاد الأوروبي في الوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات.
- ترقية حقوق الإنسان والتعاون الثقافي.
- إدماج الجيران الجدد للاتحاد الأوروبي في الشبكات الأوروبية للنقل والطاقة والاتصالات وفي القضاء الأوروبي للبحث.

ولذا إذا انتقلنا لمعرفة سياسة الجوار كمشروع، فإننا نجد أن الوسيلة الأساسية لتنفيذها وتطبيقها ، تتمثل في الوثائق الثنائية التي صادق عليها الطرف والمحدد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي كما أن الدول الجديدة بنتائج وفوائد المخططات العمل هذه، هي تلك الدول التي أبرمت شراكة أو إتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي.⁴

¹ - محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 464.

² - رضوان فاروقي ، (أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورو-متوسطية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص 33.

³ - جمال طيبي، مرجع سابق ، ص 96.

⁴ - أمال حجيج ، (الاتحاد الأوروبي " كقوة معيارية في المتوسط : ثقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية")، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص 159.

ومنه نجد أن سياسة الجوار الأوروبية تطبق على الدول التي قد كانت في علاقة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية وهذا ما نجد في الدول المتوسطية التي دخلت في سياسة الجوار الأوروبية.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الدول التي كانت في إطار الشراكة صارت ودخلت في سياسة الجوار الأوروبية وإنما تبقى الجزائر الوحيد من الدول العربية لم تدخل في هذه السياسة إلى جانب ليبيا بسبب عدم مشاركتها في الشراكة.

ج- أهداف وخلفيات سياسة الجوار الأوروبية

إن بيان المفوضية الأوروبية في 11 مارس 2003 بخصوص سياسة الحوار الأوروبية هدف عام لسياسة الجوار الأوروبية حيث هذه السياسة " يسعى من خلالها الاتحاد إلى إقامة منطقة ازدهار وحسن الجوار (دائرة الأصدقاء أو حلقة الأصدقاء) المغلقة تمام من قبل علاقات ضيقة وسلمية تقوم على التعاون".¹

وفيما يخص عن إقامة "حلقة الأصدقاء" حول أوروبا تقترض أن الهدف بعيد كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساوي ، بل المقصود هو السعي إلى إقامة "نظام حلقات ممرزة (concentrique) تقع أوروبا في مركزه ، وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة".²

وأما بالأهداف الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية وضعتها الوثيقة التوجيهية لسياسة الأوروبية الجوار* التي أدرتها المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004، حيث هذه الوثيقة وضعت الأهداف الأساسية لهذه السياسة وتكمن في:³

- 1- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة.
- 2- معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومكافحة الجريمة المنظمة.
- 3- تأمين وضمان الحدود الآمنة.
- 4- ترقية التفاعلات من " الشعب إلى الشعب".

¹ - مذكورة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003، ص 4 .

² - زهير بوعمامة ، مرجع سابق، ص 245.

*- سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004، في ماي 2004، للمزيد أنظر إلى:

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

³ - طويلة نسيم، (سياسة الجوار الأوروبي وآثارها على دول جنوب المتوسط) ، مجلة المفكر، العدد 8، نوفمبر 2012، ص 218.

ويتبين من هذه الأهداف أن الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية جاء بقيمة مضافة تحسب عن السياسات التقليدية للاتحاد الأوروبي وخاصة تلك الموجهة لمنطقة دول جنوب المتوسط وأيضا الشرق الأوروبية وتتمثل هذه القيمة المضافة من خلال عناصر مقدمة في إطار سياسة الجوار والتي تتمثل في:¹

- 1- قدمت سياسة الاتحاد الأوروبي للجوار ، إمكانية أن تبقى تجاه جيرانه " مقارنة أكثر تهديفا وأفضل فهما"
- 2- تسمح بالعبور من التعاون البسيط إلى درجة عالية من الاندماج ، وبمقتضى على وجه الخصوص مشاركة البلدان المهنية بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي"
- 3- تقوي التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه
- 4- تسمح سياسة الجوار الأوروبية بأن تفتح بعض البرامج الأوروبية لبلدان الجوار .
- 5- تسمح هذه السياسة بتوفير دعم تقني ونشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي.

ومن هذه النقاط يتضح لنا أن سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة أكثر تدخل في شؤون الداخلية للدول المشاركة في سياسة الجوار، حيث الهدف من هذه السياسة هو تحقيق أعلى مستويات الحوكمة، لخلق شركاء أكثر استقرار وفعالية بين أوروبا وجيرانها وصولا إلى فضاء متوسط أكثر أمن ورفاهية.²

ولكن وراء أهداف هذه السياسة التي جاءت في النصوص الأوروبية هناك خلفيات بحيث أطلقت هذه السياسة نتيجة لتغيرات التي تطرقت إليها في المطلب الأول وخاصة العوامل التي كانت وراء طرح هذه المبادرة.

ولقد نجد سياسة الجوار الأوروبية في جوهرها تتعلق بعروض أمنية واقتصادية واجتماعية ، حيث تتركز أهميتها الاستراتيجية على أربعة عوامل وهي:³

د - الهجرة:

فقد نجد في الوثيقة التوجيهية للمفوضية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبية الصادرة في 12 ماي 2004 وفي محور " العدالة والسياسة" نجد فيها تنص على ما يلي:⁴ من المحتمل جدا أن تكون إدارة

¹ بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص189.

² طويلة نسيمه مرجع سابق، ص 218.

³ - نفس المرجع، ص219.

⁴ - سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004، فيماي 2004، للمزيد أنظر إلى:

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

الحدود ضمن أولويات معظم برامج العمل ذلك أنه بفضل توحيد جهودهم يستطيع الاتحاد الأوروبي وجيرانه إدارة أفضل للحدود المشتركة وتسهيل الانتقال المشروع للأشخاص".

ومن هنا يتضح من خلفيات هذه السياسة هي مكافحة الهجرة في منطقة أوروبا ، فقد نجد حسب إحصائيات 2005 أن عدد المهاجرين في العالم 191 مليون مهاجر، حيث 21% ما يقدر بحوالي 41 مليون مهاجر موجودون في الاتحاد الأوروبي، وتقدر نسبة المهاجرين بـ 8.6% من إجمال عدد سكان الاتحاد.¹

ويلاحظ من هذا الجدول أن هناك تزايد عدد الأشخاص المقتنصين بالجنسيات الأوروبية في مجموع الاتحاد الأوروبي ورغم تراجع العدد في بعض الدول الأوروبية وهذا راجع إلى سياسة بعض الدول التي اتخذت إجراءات صارمة للمهاجرين.

ويجب الإشارة أنه يوجد من الشيء المتداول لدى الرأي العام الأوروبي والمدعم إعلاميا ، هو التخوف من الهجرة لاسيما السرية لربطها بكل المخاطر والتهديدات ، وأيضا بالإسلام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتردد هذا الأمر بنزعة عدائية على لسان المسؤولين والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين في المجتمعات الغربية.²

2- تبعية الطاقة:

كما أشرنا في البداية أن سياسة الجوار الأوروبية منشقة من " الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" * وبما أن من أهم نقاط التي تطرقت إليها هذه الاستراتيجية نجد أمن الطاقوي بحيث نجد في التقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية أشارت إلى أمن الطاقة ، فقد نجد " أن الاتحاد الأوروبي لديه " المخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة.....، وأن انخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني بحلول 2030 فإنه يتوجب استيراد ما يقارب من 75% من حاجاتها من الغاز والبترو³، وهذا ما يدل على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ مبادرة وسياسة لمواجهة هذا التحدي.

ودائما في نفس الوثيقة تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيسعى إلى "التنوع الأكبر للوقود مصادر الإمدادات وطرق الإيصال مهم جدا وكذلك الإدارة الجيدة واحترام حكم القانون الإستثمار في بلدان

¹ - Rapport Schuman sur l'Europe , l'Etat de l'union 2007, **fondation robert Schuman** ,p213.

² - سهام حروري، مرجع سابق، ص348.

* - البرلمان الأوروبي: تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، للمزيد أنظر:

http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf

³ - البرلمان الأوروبي: تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، ص5.

المصدر، تدعم سياسة الاتحاد الأوروبي هذه الأهداف من خلال العلاقات مع آسيا الوسطى والقوقاس وأفريقيا، وكذلك الشراكة الشرقية واتحاد حوض البحر الأبيض المتوسط".¹

ومنه هذا يدل على توجيه سياسة الجوار إلى بلدان الشرقية ثم إلى دول جنوب المتوسط هو بهدف أمن طاقي وبما أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على الطاقة المستوردة لتلبية نصف احتياجاته من منطقة الشمال إفريقيا، والنصف الآخر من شرق أوروبا وروسيا.

3- الأمن ومكافحة الإرهاب:

تشير الوثيقة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بعنوان "إستراتيجية الأمن الأوروبية" أن هناك خمسة تهديدات وهي الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل والصراع الإقليمي، ومنه يدل أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأيضا أحداث الإرهابية في 11 مارس 2004 في مدريد زادت من الهاجس الأمني لدى الأوروبيين.²

وخاصة مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وعملية غزو أفغانستان وحرب العراق أدى ذلك إلى تنامي ظاهرة الإرهاب، ولقد ظهر جيل جديد من المنظمات والجماعات المسلحة الإرهابية يتسم بأنه عابر للقارات والجنسيات.³

4- التجارة والإقتصاد:

أكبر شركاء أوروبا التجاريون يقعون في دول جنوب المتوسط وشرق أوروبا، ولهذا المنطقتين ذات أهمية بالغة في إقتصاد الأوروبي بحث الإحصائيات تبين أ، أكبر مستهلكين لسلع الأوروبية هي دول العربية ودول جنوب المتوسط ومن خلال هذا الجدول يتضح أن دول المتوسط من أكبر مستهلكي لسلع الأوروبية ولهذا الاتحاد الأوروبي يجعل من منطقة المتوسط ذات أهمية بالغة في سياسته الخارجية أدخلها في سياسة الجوار بسبب الحفاظ على الأسواق وضمان استمرارية السيطرة على هذه المنطقة.

1) مبادئ ووسائل سياسة الجوار الأوروبية

ترتكز سياسة الجوار الأوروبية على مجموعة من العناصر التي تم إقرارها من خلال وثائق المفوضية الأوروبية المتعلقة بسياسة الجوار، وأهم هذه العناصر هي:¹

¹ - البرلمان الأوروبي: تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، نفس المرجع، ص 05.

² - طويل نسيم، المرجع السابق، ص 218.

³ - محمد المصالح، (التطورات البيئية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب)، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009، ص 69.

أ- مبادئ سياسة الجوار الأوروبية

ترتكز سياسة الجوار على مجموعة من المبادئ التي حددتها الوثائق المنبثق من الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- مبدأ الشروط التفاوضية:² حيث نجد هذا المبدأ من أهم مبادئ التي تركز عليه سياسة الجوار الأوروبية هو مبدأ الشروط التي يتم التفاوض عليه ، وفي هذا السياق فقد أشارت الاتحاد الأوروبي إلى هذه الشرطية (conditionnalité) بشكل مباشر في الوثيقة أوروبا الموسعة والجوار³، حيث جاء في هذه الوثيقة ما يلي " إن مدى وإيقاع تطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل بلد شريك سيكون بحسب التزام بالغير المشتركة ، وكذا بحسب إرادته وقدرته على تجسيد الأولويات المسطرة"⁴. ومنه فإن الاتحاد الأوروبي يجبر الدول الشريكة في هذه السياسة باحترام القيم المشتركة للاتحاد والتي تتمثل في⁵:

- الديمقراطية وحقوق الإنسان
- سلطة القانون
- الحكم الرشيد
- مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة

ويظهر لنا أن الاتحاد الأوروبي جاء بجديد بهذه السياسة ، ففي الماضي كان الاتحاد يعتمد على شروط موجبة وسالبة ، ولكن في أغلب الأحيان يستعمل الشروط السالبة ، أي تعليق المزايا في حالة عدم وضع الإصلاحات حيز التطبيق ولكن هذه الطريقة أظهرت عدم نجاعتها بعد 10 سنوات من الشراكة الأورو-متوسطية (1995-2005)⁶، ولهذا لجأ الاتحاد إلى هذه الشرطية لتعامل مع الدول الشريكة في هذه

¹ - محمد مطاع، (أوروبا والمتوسط ... من برشلونة إلى سياسة الجوار) مجلة السياسة الدولية بالقاهرة ، العدد 163، جانفي 2006، صص 40-41.

² - عبدالنور خليف، (الشراكة الأورو-متوسطية: من اعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 213.

³ - زهير بوعمامة ، (السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي)، مرجع سابق ، ص 246.

⁴ - مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003 ، ص 12.

⁵ - سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁶ - عبدالنور خليف، مرجع سابق، ص 213.

السياسة والإعتماد على الشروط الإيجابية،¹ أي من خلال هذه الشرطية يريد الاتحاد الأوروبي ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية، بالتقدم التي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية.²

2- مبدأ التمايز والإختلاف:

تتطلب سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تطور بنفس السرعة تكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد ، ويقترح الاتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء إذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الإصلاح فستكون العلاقة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا، أما إذا كان البلد أقل رغبة في اقامتها فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية.³

ولقد هذا ما نجده في الوثيقة التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبية عن سياسة الجوار في ماي 2004 التي تشير إلى أنه "على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى مقاربة متناسقة تقدم نفس الآفاق لجمال البلدان الشريكة وتحدد نفس الالتزامات لكل واحد منهم إلا أنه يجب أن تبقى الاختلافات بين الدول أساس السياسة الجوار الأوروبية"⁴

من خلال هذا المبدأ يأخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد على الرغم من قيادته عملا هادفا وبرنامج عمل مسطرا.⁵

3- مبدأ الملائمة:

الاتحاد الأوروبي يقول أنه لا يفرض شيئا ، لأنه يناقش مع كل بلد أولويات وخطط العمل⁶، حيث تحدد خطة العمل والأولويات لكل من الطرفين (الاتحاد الأوروبي وبلد ما) بهدف تكتيف التكامل

¹ - الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:

<http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339>

² - بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص184.

³ - منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

<http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar>

⁴ - سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية ، البيان 373 لعام 2004، فيماي 2004، للمزيد أنظر إلى:

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

⁵ - سهام حروري، مرجع سابق، ص353.

⁶ - بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص200.

الاقتصادي وتعميق التعاون السياسي¹، وكل هذه التفاصيل سنتناولها في المطالب اللاحق كيف تعمل خطط العمل.

وهذا المبدأ يدعى أيضا بالبعد التعاقدى لأنه يترجم العقد من خلال النقاش والمفاوضات التي تكون بين الطرفين تحول خطط العمل وأولويات هذه الخطط.²

ب- خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية

من العناصر الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية هي خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريطة³، وهذه الخطط العمل تتماشى مع مستوى التطور الحاصل في اندماج الدول الشريكة في هذه السياسة.

ولقد وضع الاتحاد الأوروبي مراحل لكل دولة شريكة في سياسة الجوار الأوروبية سواء كانت دول متوسطة أو من الشرق الأوروبي لكل تدخل في حلقة الأصدقاء⁴ وتتمثل هذه المراحل في الخطوات التالية:

1- الخطوة الأولى:

هي عملية يقوم الاتحاد الأوروبي بنقير خاص عن البلدان الشريكة في السياسة، حيث تبدأ المفوضية الأوروبية بإعداد تقرير حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقيات والثنائية والإصلاحات المتفق عليها.⁵

بحيث تهدف هذه التقارير إلى عملية تقييم ومعرفة العلاقات بين الاتحاد والبلد المعني بهذه السياسة وبعد ذلك تقدم هذه التقارير الخاصة بكل بلد لكي يتم المصادقة عليها من طرف المجلس الأوروبي ليأخذ قرار الانتقال أم لا إلى خطوة الثانية وهي خطة عمل.

¹ محمد مطاع، مرجع سابق، ص 41.

² منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

<http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar>

³ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁴ سليمة بن حسين، (الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012))، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، سنة 2013، ص 71.

⁵ -سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

2- الخطوة الثانية:

تتمثل هذه الخطوة الثانية في إعداد خطط عمل لكل دولة، يتم التفاوض حول هذه الوثائق مع كل دولة على حدة حيث تتم مراعاة احتياجات وطاقت كل بلد ويتم الأخذ بعين الاعتبار مصالح هذا البلد ومصالح الاتحاد الأوروبي¹.

وتختلف خطة العمل من بلد إلى آخر وتعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي. لكن كافة خطط العمل تغطي المجالات الواردة والتي تتمثل في:²

1- الحوار السياسي والإصلاح: الذي يتمثل النقاط التالية وهي:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- سيادة القانون
- الديمقراطية
- الحكم الرشيد (تطوير المجتمع المدني ، المساواة بين المرأة والرجل)

2- التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية

3- القضايا ذات الصلة بالتجارة ، إصلاح أنظمة السوق

4- التعاون في مجالات القضاء، الحرية والأمن

5- المسائل القطاعية مثل : النقل ، الطاقة ، مجتمع المعلومات ، البيئة ، الأبحاث والتنمية.

6- البعد الإنساني ويتمثل الاتصال بين الشعوب ، المجتمع المدني ، التعليم ، الصحة العامة.

وهذه أبرز أولويات خطة العمل الشريكة في سياسة الجوار، وأما فيما يخص دول المتوسط والشريكة في إطار مسار برشلونة (الشراكة الأورو - متوسطة) يجب على هذه خطة العمل أن تحترم بمبادئ إعلان برشلونة³ وتساهم هذه الخطط العمل في تحقيق أهداف الشراكة الأورو متوسطة كإنجاز منطقة التبادل الحر⁴.

¹ جمال طيبي، مرجع سابق، ص 99.

² - سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

³ - الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:

<http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339>

⁴ - منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

<http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar>

ومن خلال هذه الخطط العمل يحدد البلد المعني والاتحاد الأوروبي معا برنامج للإصلاحات الاقتصادية والسياسية يترجم عن طريق مراعاة مجموعة من الأولويات على مدى القصير والمتوسط (3 إلى 5 سنوات).¹

وهذه الأولويات تختلف من بلد إلى آخر ولكن هي عموما ما ذكرناه في السابق وفي مقابل هذه الإصلاحات التي أنجزت يقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير مجموعة من الإمتيازات ومن أهمها:²

1. مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية.

2. زيادة المساعدات

3. تحسين فرص الدخول إلى الأسواق الأوروبية

4. تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي

وبعد دخول حيز التنفيذ خطط العمل هناك لجان فرعية تقوم بمراقبة تنفيذ خطط العمل وإعداد تقرير حول تقدم تنفيذ سياسة الجوار³ وإذا أثبت نظام المراقبة تسجيل تطور ملموس على صعيد الأهداف المحددة ، يمكن مراجعة الإجراءات التحفيزية المقترحة قبل الاتحاد الأوروبي ويمكن تكييف خطط العمل وأيضا يمكن تقديم اقتراحات أخرى في منظور العلاقات المستقبلية.⁴

ج- وسائل سياسة الجوار الأوروبية

يعتمد الاتحاد الأوروبي على عدة وسائل لتنفيذ وتجسيد سياسة الجوار الأوروبية وتنقسم إلى قسمين:

1. المساعدات المالية:

إن البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية في مارس 2003 تحت عنوان " أوروبا الموسعة والجوار " ولقد نجد في ذلك البيان أشار أن الاتحاد الأوروبي يلزم نفسه بمهام يتعهد بإنجاز والتفكير في خلق آلية جديدة للجوار تركز على الخبرات الإيجابية كـ " ميدا " و " تاكسيس " * (Tacis).⁵

¹Boniface ,ibid, p27.

² - سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

³ - سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁴-Boniface ,ibid,p 27.

* آلية تمويل مخصصة لدول شرق أوروبا

⁵ - بشارة لخضر، مرجع سابق، ص180.

المساعدات الفنية لفائدة رابطة الدول المستقلة "تاكسيس" وأدوات مالية أخرى متنوعة حيث تم توحيدها في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (levp).¹

والجديد في هذه الآلية أنها تخضع لعملية قرار مشترك ، أي أن مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار ، كما يتم تحديد برامج سنوية في إطار هذه الاستراتيجية للميزانية وتوزع الميزانية بنسبة ثلثين لمنطقة المتوسط وثلث لمنطقة شرقي أوروبا هذا وتحمل زيادة دور المجتمع المدني في مكانا جيدا بين أهداف الأداة المالية سياسة الجوار والشراكة.²

ولقد خصصت ميزانية تقدر بـ 12 مليار يورو لتدعيم الإصلاحات في البلدان الشريكة المجاورة خلال الفترة 2007-2013.³ (أنظر الجدول رقم 14)

ويجب الإشارة أن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة استبدلت بـ "الآلية الأوروبية للجوار" في عام 2011 ولكي تدخل حيز تنفيذ في 2014 وتم تغييرها بسبب تم زيادة إجمالية للميزانية في تمويل الشركاء في الجوار والتي تقدر لفترة 2014-2020 بـ 18.2 مليار يورو⁴

(2)-آليات التعاون:

تم وضع مجموعة من آليات من أجل تنفيذ سياسته الجوار الأوروبية وتتمثل هذه الآلية في

أ- آلية التعاون عبر الحدود:⁵ و الهدف من هذه الآلية هو تعزيز التعاون وقد يشكل أولوية رئيسية لسياسة الجوار في الاتحاد الأوربي بين مناطق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والهدف الرئيسي منها هو تدعيم التنمية المستدامة على جانبي الحدود الأوروبية وقد خصص لها ميزانية تقدر بـ 1.1 مليار يورو ولفترة 2007 إلى 2012.

¹ - قاموس سياسة الجوار الجنوبي، أنظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/Glossary%20South%20AR_Final.pdf

² - رضوان فاروق ، مرجع سابق، ص35.

³ - سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁴ - قاموس سياسة الجوار الجنوبي، أنظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/Glossary%20South%20AR_Final.pdf

⁵ - آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

<http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf>

ب-آلية تسهيل الإستثمارات:¹

هي آلية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية ، وتهدف إلى الحصول على تمويلات إضافية لمشاريع البنية التحتية في منطقة الجوار ، وترتكز آلية تسهيل الإستثمارات على القطاعات الرئيسية في مجالات الطاقة والبيئة والنقل وتوفير نفس الوقت الدعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع البنية التحتية.

وبقد خصصت لها ميزانية 700 مليون يورو لفترة 2007-2012.

ت-آلية دعم تحسين الحكم والإدارة:²

هي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCNE) ، ويوفر الاتحاد الأوروبي القسط الأكبر من ميزانيته تقدر بـ 5.9 مليون يورو 2008-2010.

وقد تقترح هذه المبادرة المشتركة مجموعة من الاقتراحات هي:³

1- تقترح مناهج وآليات تهدف إلى الدعم الإصلاحات في مختلف المجالات

2- تقدم توصيات لتحسين قوانين وهياكل الإدارات

3- تقترح توصيات من شأن تعميم وتنفيذ الإصلاحات

4- فرص لتبادل أفضل الممارسات لمجموعة واسعة من البلدان

5- تقترح وثائق توجيهية ودراسات متعددة بشأن الدول

ث-آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات:⁴

أطلقت هذه الآلية في عام 2006 من طرف المفوضية الأوروبية للجوار والشراكة من أجل تقديم مساعدات قصيرة الأجل وتقديم المنشورة في تنفيذ خطط عمل ، ويعود إنشاءه إلى 1996 لكن لتقديم الدعم الفني في مجالات محددة في المدى القصير لصالح الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي ولقد تهدف هذه الآلية إلى:

¹ - نفس المرجع

² -آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

<http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf>

³<http://www.sigmaweb.org/ourexpertise/>

⁴ -آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

<http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf>

1- نقل الخبرة المناسبة لمعالجة المشاكل في وقت قصير

2- نقل الطلبات عبر قنوات خاصة

3- تقدم المساعدات عن طريق بعثات خبراء وورشات العمل والندوات والزيارات الدراسية.

ج- آلية التوأمة:¹ وضعت هذه الآلية لمساعدة البلدان المرشحة للحصول على المهارات والخبرة اللازمة لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي وتطبيقها، كما تم تفعيلها منذ عام 2004 في منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (levp).

والهدف منها عملية الإصلاحات في البلدان المجاورة عن طريق نقل الخبرة الأوروبية للبلدان المعنية ، أي وضع خبراء دول الاتحاد الأوروبي في الميادين الإدارية والقانونية تحت تصرف الدول التي ترغب الإصلاح.²

3) سياسة الجوار الأوروبية والمبادرات المتوسطة

بعد مرور 10 سنوات من إطلاق الشراكة الأورو-متوسطة أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة سياسة الجوار الأوروبية والتي أدرجت فيها الدول الشريكة في مسار برشلونة وثم بعد سنتين من مبادرة سياسة الجوار الأوروبية أطلقت الاتحاد الأوروبي مبادرة من جديد وهي الاتحاد من أجل المتوسط.

ومن هذا سنتطرق إلى علاقة سياسة الجوار الأوروبية بهذه المبادرة من خلال مايلي:

أ- سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأورو-متوسطة

حسب الاتحاد الأوروبي تمثل البلدان الشريكة في مسيرة برشلونة جزءا من سياسة الجوار الأوروبية، التي وضعت في 2004 فور توسيع الاتحاد الأوروبي، من أجل تقادي قيام خطوط جديدة تقسم أوروبا وتكمل سياسة الجوار الأوروبية وتعزز مسيرة برشلونة على أسس ثنائية.³

ولكن هناك اختلافين رئيسيين بين الشراكة الأورو-متوسطة وسياسة الجوار الأوروبية وتمثل هذين الاختلافين فيما يلي:⁴

1- الاختلاف الأول: على مستوى الجيوسياسي رغم الاختلافات في منطقة البحر المتوسط، فإن المشاركة

الأورو - متوسطة تشمل دول ترتبط جغرافيا بدرجة أكبر ، حيث يتم النظر إلى هذه الدول تاريخيا على

¹ -آلية التوأمة، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=178&id_type=10&lang_id=470

² - عبدالنور خليف، مرجع سابق، ص219.

³ - الشراكة الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2

⁴ - محمد مطاوع، مرجع سابق، ص41.

أنها دول يربطها مصير واحد ، حتى بغرض وجود خلاقات بينها في الأساس حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تشمل دولا متباعدة جغرافيا ومختلفة في مصالحها السياسية والاقتصادية.

2-الاختلاف الثاني: فيتمثل في أنه بينما يعد اقتراب المشاركة الأورو-متوسطية اقترابا إقليميا في الأساس، فإن سياسة الجوار تقوم على علاقة الثنائية بدرجة أكبر وتميز بين الدول المشاركة فيها وعدا المقارنة مع مسا برشلونة، فإن سياسة الجوار الأوروبية تخفض بوجود معيار المشروطية الإيجابية، ففي حين مسار برشلونة ينص على عقوبات مالية في حالة عدم احترام اتفاق ما فإن سياسة الجوار الأوروبية تشمل على حوافز من أجل القبول بالشروط المتضمنة في مختلف الإتفاقيات،¹ ولقد أصبح مفهوم المشروطية أكثر أهمية في سياسة الجوار الأوروبية عما كان الحال عليه في المشاركة الأورو-متوسطية ، حيث أصبحت الأهداف الموضوع أكثر وضوحا، ويمكن قياسها².

وأما من الناحية العملية فالآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ 2007 من التي أصبحت تمول مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية ، كما نعلم أن آلية "ميذا" استبدلت منذ 2007.

وعلى الرغم من أن البلدان المتوسطية الرئيسية التي انخرطت في عملية برشلونة قد وقعت على خطط العمل الثنائية في إطار سياسة الجوار الأوروبي إلا أن هناك مصادر قلق ويمكن أن نلخصه في مصدرين وهما:³

المصدر الأول: أن هناك كثرة المبادرات تجاه بلدان المتوسط منذ سقوط جدار برلين ومن أهمها:

- حوار 5+5

- عملية برشلونة

- الاستراتيجية المتوسطية

وزيادة عن ذلك هناك مبادرات تجاه المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي كمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الحوار الأطلسي - المتوسطي وأيضا مبادرة اسطنبول (2004) اتفاقيات تبادل حرس الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان العربية والمتوسطية كالمغرب في (2004).⁴

¹ -Boniface,ibid ,P27.

² - محمد مطوع، مرجع سابق، ص41.

³ - سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁴ - بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص212

المصدر الثاني: الذي يرتبط بمستقبل الشراكة الأورو-متوسطية وخاصة مع إ'لان عن الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 قد يمثل هذا تحدي لدول المتوسطية التي تواجه هذه السياسات

ومن خلال هذين المصدرين نلاحظ أن البلدان المتوسطية دائما تلعب دور ثانوي أو أطراف ثانوية تقبل ما يقدم لها ولو بشيء من التأفق.¹

ومن جهة أخرى ، فإن كلا السياسيتين لهما نفس الأهداف العامة، ومع وجود فرق يتمثل في كون سياسة الجوار الأوروبية للجوار تهتم بكثير بالجانب الأمني،² حيث الاتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة يريد أن يبقي سيطرته على منطقة المتوسط.

فمن كل هذا يتضح لنا أن الشراكة الأورو-متوسطية ترمز على العلاقات المتعدد الأطراف، أما سياسة الجوار الأوروبية تركز على العلاقات الثنائية ولكن لدول المتوسطية يجب أن تمر بإبرام اتفاقية شراكة لكي تدخل في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

ب-الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية الفقرة الأولى: تعريف بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط

تعود فكرة الاتحاد من أجل المتوسط إلى "ساركوزي" حينما ألقى آنذاك مرشح لرئاسيات الفرنسية خطابا في مدينة ملولو المطل على المتوسط يوم 7 فيفري 2007، تحدث عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق إعادة التوحيد، مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة"³ ، وبعد انتخابه ألق خطاب في مدينة طنجة بالمغرب في 23 أكتوبر 2007 أين عرض مشروعه والرامي إلى بناء الاتحاد المتوسطي⁴.

بحيث كان هذا المشروع له خلفيات بالنسبة لفرنسا ويمكن أن نتناولها في النقاط التالية:⁵

- تراجع مكانة فرنسا على الصعيد الإقليمي بعد المشاريع الأمريكية التي مست المنطقة في إطار الشرق الأوسطية ومشروع إيزنتشات الموجه للمغرب العربي.

¹ - بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص213.

² - جمال طيبي ، مرجع سابق، ص112.

³ - هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص152.

⁴ - خطاب طنجة للسيد ساركوزي في 2007/10/23، للمزيد أنظر في :

http://www.ambafrance-sy.org/spip.php?page=mobile_art&art=975

⁵ -صالح سعود، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن. الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية، 2009، ص 114-115.

- توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا سنة 2004 ومخاوف فرنسية من انفراد ألمانيا كقوة اقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي على حساب فرنسا ، وخشية هذه الأخيرة أيضا أن يتم تحويل التدفق المالي لميزانية الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية التي انضمت سنة 2004 و 2007.

- محاولة انفراد فرنسا بالمنطقة المتوسطية بصفة عامة وبمنطقة المغرب العربي بصفة خاصة وذلك عن طريق إقصاء دول الشمال -أوروبا.

ومن هذا يتضح أن المشروع في بدايته هو مشروع فرنسي يهدف إلى تحقيق مصالح الفرنسية ، ومنه أطلق مشروع "الاتحاد المتوسطي" خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقد زعماء كل من فرنسا وإيطاليا، وإسبانيا في 20 ديسمبر 2007 الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر تم عقده في باريس في جويلية 2008 لطرح الرؤية الشاملة حول الاتحاد المتوسطي.¹ وبعد هذا اللقاء في روما جاءت المعارضات لهذا المشروع وخاصة من قبل الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا، لهذا في ضوء المعارضة الأوروبية الشديد للمشروع الفرنسي حول الاتحاد المتوسطي والتي قادتها ألمانيا، الأمر الذي أندر بحدوث أزمة سياسة بين البلدين ، سعت القيادة الألمانية إلى ممارسة ضغوطاتها بهدف وضع المشروع برمته تحت إشراف الاتحاد الأوروبي بكامل أعضائه²

وهذا ما أدى إلى انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في 13 و 14 مارس 2008 قد وافقت الاتحاد على فكرة الاتحاد³، وتغيرت التسمية وأصبحت تحت الاسم الرسمي: "عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط".⁴

فإن الاتحاد من أجل المتوسط يمثل تطوير وتعزيز المسار برشلونة ، خصوصا عبر إضافة برامج ومجالات مثل البيئة.

ومنه أطلقت "مسيرة برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008 ، وأكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادق عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات بأن المبادرة تهدف إعطاء مسيرة برشلونة دفعا جديدا.⁵

¹ - سامية بيبيرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو- متوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 43 ، أكتوبر 2008، ص 132.

² - سامية بيبيرس، مرجع سابق، ص 134.

³ - مصطفى صايح، (الاتحاد من أجل المتوسط)، مجلة سياسة الدولية، العدد 174، أكتوبر 2008، ص 138.

⁴ - سامية بيبيرس، مرجع سابق، ص 138.

⁵ - الاتحاد من أجل المتوسط، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

وقد ضم هذا الإعلان بوجود جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي و16 دولة شريكة من جميع انحاء جنوب المتوسط والشرق الأوسط.

ومن خلال هذا الإعلان جاءت مجموعتين الأهداف التي يسعى منها الاتحاد لتحقيقها:¹

- 1- إزالة التلوث في البحر المتوسط
 - 2- إنشاء الطرق السريعة البحرية والبرية
 - 3- إنشاء مركز متوسطي للحماية المدنية
 - 4- وضع مخطط شمسي متوسطي
 - 5- تلبية الحاجات من ماء الشرب
 - 6- تفعيل فضاء علمي متوسطي
- وأما يخص تمويل تميل هذا المشروع يكون من المصادرات التالية:

- القطاع الخاص.
 - المساهمة من ميزانية الاتحاد الأوروبي ومن شركاء المتوسطيين.
 - آلية الاستثمار والشراكة* وهي أداة مالية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية تمزج بين القروض والمنح لتمويل الاستثمارات.²
 - خصص من الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.
 - مساهمة من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات اقليمية.
- وعموما هذا هو الاتحاد من أجل المتوسط جاء من أجل تحقيق مصالح الفرنسية أكثر من تحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي ولهذا عرف مشاكل عدة في عملية تطويره وأيضا تجسيد مشاريعه.

الفقرة الثانية: الاتحاد من أجل المتوسط وعلاقته مع سياسية الجوار الأوروبية

من بين الأهداف التي وضعت في نداء روما 2007 حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو يجب الحرص على أن هذا المشروع يكون كمكمل للآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى لاسيما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.¹

¹ - اعلان باريس للاتحاد من أجل المتوسط 2008، للمزيد انظر في الموقع التالي:

http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2012/09/ufm_paris_declaration1.pdf

² - أنظر إلى : http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=132&id_type=10

ولقد ساهمت سياسة الجوار الأوروبية إلى عامة علاقات ثنائية مع دول المتوسط وأما الاتحاد الأوروبي² ومنه فإن الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية مختلفين من حيث المنهج المتبع.

لكن من حيث العمل نجد أن الاتحاد من أجل المتوسط يعتمد على الآليات التي وضعت لتجسيد وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.

ومن هذا نرى أن الاتحاد من أجل المتوسط جاء كمبادرة فرنسية لتحقيق أهداف معينة ولكن تبقى سياسة الجوار الأوروبية كالمبادرة المعمول بها مع دول المتوسط لأنها تكون في إطار ثنائي وتحقق أهداف ومصالح الاتحاد الأوروبي.

خاتمة

من خلال هذا يتضح لنا أن سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الاورو-متوسطية جاءت نتيجة للتحويلات والتغيرات الدولية والاقليمية آنذاك، وأيضا جاءت استجابة لهذه التغيرات. بحيث نجد أن توسع الاتحاد الأوروبي وأحداث 11 سبتمبر 2001 هي التي دفعت الاتحاد الاوربي طرح مبادرة جديدة لدول المتوسط ، وهذا راجع للمخاوف المدركة من الاحاد الأوروبي من هذه المنطقة.

وسياسة الجوار الأوروبية جاءت كمبادرة مكملّة للمبادرات السابقة لأنها تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي لكن الجديد مع سياسة الجوار الاوروية لديها منهجية أكثر تدخلية في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية وهي ما تسمى بالمشروطية وهي من أبرز مبادئ سياسة الجوار الأوروبية.

ومنه فسياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل زيادة التبعية لدول المتوسطية للاتحاد الاوربي وايضا زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي في المنطقة وضمان أمنها على حساب الشعوب العربية والمتوسطية التي تزداد تبعية لأوروبا.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب

- محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.

¹ - هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص 152.

² - Pierre Verluise, « l'union pour la méditerranée quel bilan », actualité Europe, n° 35, juin 2010, P03.

ثانيا: المذكرات والرسائل

- عبدالنور خليفي، (الشراكة الأورو- متوسطية: من اعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- سليمة بن حسين ، (الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، سنة 2013.
- جمال طيبي، (البعد التعاوني في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار نموذجا)، ماجستير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- أمال حبيج ، (الاتحاد الأوروبي " كقوة معيارية في المتوسط : ثقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية")، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

ثالثا: البحوث والمقالات

1- باللغة العربية:

- هاني الشميطلي، (أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط) ، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
- أحمد سعيد نوفل ، (الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات)، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع 2010.
- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- سهام حروري، (سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية)، مجلة المفكر، العدد 8، نوفمبر 2012.
- زهير بوعمامة، (السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي)، مجلة المفكر ، العدد 5 ، ديسمبر 2010.
- رضوان فاروقي ، (أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورو-متوسطية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 39 ، سبتمبر 2011.
- طويلة نسيم، (سياسة الجوار الأوروبي وآثارها على دول جنوب المتوسط) ، مجلة المفكر، العدد 8، نوفمبر 2012.
- محمد المصالحة، (التطورات البيئة الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب)، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009.
- محمد مطاع، (أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار) مجلة السياسة الدولية بالقاهرة، العدد 163، جانفي 2006.
- سامية بيبس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو- متوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 43، أكتوبر 2008.
- مصطفى صايح، (الاتحاد من أجل المتوسط)، مجلة سياسة الدولية، العدد 174، أكتوبر 2008.

2- باللغة الأجنبية:

- Julien jean desboz , «définir le voisin : la genèse de la politique européenne de voisinage » , culture et conflits, N°66, été 2007.

- Jérôme Boniface, « la politique européenne de voisinage entre élargissement et politique étrangère », **EIPACSCOP**, janvier 2007.
- Pierre Verluise, « l'union pour la méditerranée quel bilan », actualité Europe, n° 35, juin 2010.

رابعاً: النصوص والمواثيق القانونية

- مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003.
- Rapport Schuman sur l'Europe, l'Etat de l'union 2007, **fondation robert Schuman**, p213.
- البرلمان الأوروبي: تقرير حول الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، للمزيد أنظر:
http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf

خامساً: المواقع الإلكترونية

- سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:
http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2
- الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:
<http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339->
- منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:
<http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar>
- الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:
<http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339>
- آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:
<http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf>
- آلية التوأمة، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:
http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=178&id_type=10&lang_id=470
- الشراكة الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:
http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2
http://www.ambafrance-sy.org/spip.php?page=mobile_art&art=975
- صالح سعود، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية.
- الاتحاد من أجل المتوسط، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:
<http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400>
- اعلان باريس للاتحاد من أجل المتوسط 2008، للمزيد انظر في الموقع التالي:
http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2012/09/ufm_paris_declaration1.pdf